

## خطاب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أمام مجلس الأمن في جلسته الطارئة حول قضية فلسطين [مقتطفات]<sup>1</sup>

جنيف، 1990/5/25

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس الأمن

السيد الأمين العام للأمم المتحدة

السادة أعضاء مجلس الأمن

الأخ مندوب الجمهورية اليمنية الدولة العربية الموحدة التي أعلننا ميلادها قبل أيام.

إنه من دواعي الاعتزاز أن أكون اليوم بينكم، في هذا البلد المضيف الذي أتشرف فيه للمرة الثانية، خلال فترة عام ونصف تقريباً، بالوقوف أمام محفل دولي موثق لأسمعكم صوت فلسطين، كلمة منظمة التحرير الفلسطينية، وأود - أيها السيد الرئيس - أن أشكركم على إتاحة الفرصة الخاصة لي الأمر الذي مكّني من قيامي بهذه المهمة نيابة عن فلسطين والشعب الفلسطيني. وإذا كنا نعتبر هذا الموقف دليلاً على إدراككم العميق لخطورة الوضع في منطقتنا، فإننا نعتبره، أيضاً، مظهر تعاطف وتضامن مع شعبنا الفلسطيني الذي يتعرض، الآن، لأبشع عملية قمع وإرهاب وهو يناضل من أجل الحرية، ومن أجل الأهداف والمبادئ والقيم التي كرستها المنظمة الدولية.

وعندما تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بطلبها بدعم من المجموعة العربية ومن خلالها لعقد هذه الجلسة العاجلة لمجلسكم الموقر، فإن ذلك كان نابغاً من إدراكنا وتقديرنا لحقيقة أن الأوضاع في منطقتنا، قد بلغت أقصى درجات التوتر وخطر الانفجار، ووصلت مستوى لم يعد معه التردد مقبولاً، ولا التنديد اللفظي كافياً، بل بات يتطلب التحرك العملي السريع لفرض هيبة الشرعية الدولية.

فيوم الأحد الماضي، يوم "الأحد الأسود"، نُفذت مجزرة بشعة ضد عمال فلسطينيين، كانوا يبحثون في ذلك الصباح الباكر عن خبز أطفالهم اليومي، بعد أن اقتلعتهم سياسات الاحتلال الاسرائيلي من أرضهم، واضطرتهم للعمل في أسوأ ظروف الاستغلال والاضطهاد. وما تبع ذلك، وما زال، من قيام القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بمتابعة المجزرة، وما رافق ذلك من تفجر العنصرية الاسرائيلية، التي شملت الجماهير الفلسطينية في الجليل والمثلث

<sup>1</sup> المصدر: فلسطين الثورة، نيقوسيا، ع 799 (1990/6/3)، 4 - 7.

والنقب، والتي سقطت نتيجة لها خلال الأيام الخمسة الماضية أكثر من 25 شهيداً وما يزيد عن ألفي جريح.

إن ذلك كله هو مجرد حلقة في سلسلة القبضة الحديدية، والممارسات الاسرائيلية العنصرية ضد الشعب الفلسطيني، تلك السياسات والممارسات التي أجمعت الأسرة الدولية، حكومات وشعوباً، على التنديد بها.

.....

ولا زالت اسرائيل تواصل تطبيق سياسة الاستيطان بمصادرة أراضي الفلسطينيين وإنشاء المستوطنات اليهودية عليها وتغيير الطبيعة الديمغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة تحدياً لقرار مجلس الأمن رقم 452 تاريخ 1979/7/20، الذي يطلب الى سلطات الاحتلال الاسرائيلي وقف العمليات الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة، وقرار مجلس الأمن رقم 465 تاريخ 1980/3/1 الذي يطالب اسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة والتوقف عن تخطيط المستوطنات وبنائها.

السيد الرئيس،

لقد عمدت اسرائيل مؤخراً الى استغلال الظروف التي سمحت بفتح أبواب الهجرة أمام اليهود السوفيات، ومن دول أوروبا الشرقية وغيرها، لتحويل هذا الحق في الهجرة الى هدف سياسي استيطاني يتمثل في التهجير القسري الى اسرائيل فقط، دون إعطاء المهجرين حق اختيار مكان الهجرة، الأمر الذي يشكل انتهاكاً لحق الانسان اليهودي المهاجر. ونحن نذكر أن حق أي فرد أو شعب يتوقف عندما تبدأ حقوق الأفراد والشعوب الأخرى ومنها الشعب الفلسطيني. ولقد ركزت إسرائيل على العمل بكل الوسائل لإغلاق كافة الأبواب أمام هجرة اليهود السوفيات، وإبقاء الأرض الفلسطينية وحدها مفتوحة. ولقد ساعدتها في ذلك قرارات وعراقل صدرت عن بعض الدول، خاصة أميركا وأستراليا وذلك ضمن مفهوم خاص وفي تحريف أساسي وخطير، لمفاهيم حق الهجرة التي نصت عليه اتفاقيات هلسنكي، وتحويلها لتحقيق غرض سياسي عدواني، يتمثل في حرمان الشعب الفلسطيني، من العيش في وطنه، وحرمان لاجئيه من حق العودة، وإحلال المهاجرين الجدد محل أصحاب الحق والوطن الأصليين. ومن الضروري أن أشير هنا، بكل المسؤولية المتوجبة، الى أن موضوع تهجير اليهود السوفيات الى الأرض الفلسطينية يمثل خطراً على المنطقة بأسرها، وليس على الأرض الفلسطينية المحتلة وحدها. وسوف يمتد هذا الخطر ليصيب دولاً عربية مجاورة، بل لقد بدأ ذلك فعلاً، في الجولان، وفي جنوب لبنان، حيث أثبتت التجارب الأليمة في الشرق الأوسط، أن أطماع اسرائيل وشهيتها التوسعية لا تقف عند حد.

السيد الرئيس،

أرى من الواجب هنا، أن أشير بكل الأسف الى الدعم اللامحدود، وعلى كافة الصعد، الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل، مما يشجعها على الاستمرار في الاحتلال، وتصعيد الممارسات الإرهابية والوحشية، ضد الشعب الفلسطيني، وفي تحديها لقرارات الأسرة الدولية وفي عرقلتها لكل مبادرات السلام في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك المقترحات الأميركية نفسها. إن الولايات المتحدة الأميركية التي ترفع شعار حقوق الانسان، قد أهملت تماماً حقوق الشعب والانسان الفلسطيني وتجاهلت الأبعاد الانسانية والأخلاقية الشاملة لمفهوم حقوق الانسان، مما شجع إسرائيل على التماهي في ممارساتها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي الأرض العربية حيث تتعرض القرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية في لبنان الى غارات الطيران الاسرائيلي والقصف التدميري.

السيد الرئيس،

لقد آن الأوان الآن، نظراً للمخاطر المحدقة بمنطقة الشرق الأوسط جراء استمرار إسرائيل لاحتلالها للأراضي العربية الفلسطينية وجراء تصعيدها لإرهاب الدولة المنظم ولحرب الإبادة ضد شعبنا، بإطلاقها التهديدات العدوانية والتوسعية ضد عدة دول عربية، وخاصة العراق والأردن ولبنان وبتحضيراتها المستمرة للعدوان والحرب، آن الأوان لأن يتحمل مجلسكم الموقر وقبل فوات الأوان مسؤولية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالصراع العربي الاسرائيلي. أن اسرائيل بممارساتها وتهديداتها وتحضيرها للحرب تقود المنطقة الى كارثة لا سابق لمخاطرها خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط هي من المناطق التي تتكدس فيها الأسلحة التقليدية والنووية والكيمياوية والبيولوجية، وما يعنيه هذا من كارثة سوف تتعدى حدود منطقة الشرق الأوسط وتهدد الأمن والسلم الدوليين.

السيد الرئيس،

إن الأخطار التي تهدد مستقبل السلام في الشرق الأوسط قد بدأت تبرز أبعادها يوماً بعد يوم، كما بدأت تظهر نتائجها في القتل الجماعي وفي التصعيد المتزايد في حالة التوتر التي تقود المنطقة الى حافة الحرب. وفي إصرار اسرائيل على استمرار احتلالها للأرض الفلسطينية التي يعلن شامير قبل أيام، رسمياً، اعتبارها "أراضي موروثة ومحررة".

ولهذا - أيها السيد الرئيس - فإن منظمة التحرير الفلسطينية، مؤكدة على التزامها الاستراتيجي والثابت بالسلام، تعرض على مجلسكم الموقر الخطوات العملية التالية التي تجعل من اتفاق الأسرة الدولية واقعاً. وتحول قراراتها الى ممارسة، وتعيد الثقة والأمل بدور وفعالية مجلسكم الموقر على تحقيق السلام والأمن والعدل الدوليين.

**أولاً:** أن يعين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً ودائماً له للتفرغ لعملية السلام، وإجراء الاتصالات اللازمة لإيجاد حل سلمي عادل ودائم لمشكلة الصراع العربي الإسرائيلي. أو أن يقوم هو بنفسه بهذه المهمة.

**ثانياً:** أن يقرر مجلسكم الموقر توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وأرواحه وممتلكاته ومقدساته في الأرض المحتلة، تحت علم الأمم المتحدة، ومن خلال قوات طوارئ دولية. إضافة لنشر قوة المراقبين الدوليين الموجودة حالياً بالقدس الى جانبها. ومن أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي كاملاً عن أرضنا الفلسطينية.

**ثالثاً:** أن يصدر مجلسكم الموقر قراراً واضحاً، ويضمن مراقبته وتنفيذه، لوقف الهجرة الاستيطانية الى الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويمنع بشكل كامل بناء المستوطنات الإسرائيلية أو توسيعها، سواء المدنية منها أو العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة القدس العربية تنفيذاً للقرارات الدولية في هذا الشأن.

**رابعاً:** أن يدعو مجلسكم الموقر ممثلي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للاجتماع فوراً لبحث موضوع التسوية السلمية وعملية السلام والتحضير لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تنفيذاً للقرارات الدولية .

**خامساً:** البدء في اتخاذ الترتيبات اللازمة لفرض العقوبات على اسرائيل، وفقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق، بسبب الجرائم التي يرتكبها ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ونتيجة لانتهاكها لاتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949، الخاصة بمعاملة المدنيين في وقت الحرب، ولرفضها تنفيذ القرارات الدولية ذات العلاقة ولتحديدها وعرقلتها المتعمدة لمسيرة السلام في الشرق الأوسط.

إن تجربة الأمم المتحدة في فرض العقوبات ضد جنوب أفريقيا قد أتت ثمارها في ناميبيا حيث حصل الشعب الناميبى البطل على استقلاله من خلال اتفاق نيويورك الذي جرى تنفيذه تحت رعاية الأمم المتحدة، وبدأت أيضاً بإعطاء ثمارها لشعب جنوب أفريقيا، بعيداً عن التفرقة العنصرية والتمييز العرقي. وفي هذا السياق نود أن نعبر عن تقديرنا العميق للدور الفعال الذي قام به الأمين العام للأمم المتحدة السيد ديكيولار في هذا المجال.

إن واجب الوفاء والالتزام بتراث الحضارة الانسانية ومفاهيم الخير والعدالة التي كرسها ذلك التراث يتطلب أن يقرر مجلسكم الموقر تشكيل لجنة تحقيق دولية من أعضاء المجلس للتحقيق في جميع الجرائم ضد الانسانية التي ارتكبتها الحكومة الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

السيد الرئيس،

إننا إذ نؤكد مجدداً أن اختيارنا لطريق السلام هو خيار استراتيجي أصيل، نؤكد أيضاً حقنا في استمرار المقاومة وفي الدفاع عن النفس حتى يتم وضع حد نهائي للاحتلال الإسرائيلي. إن ذلك حق مقدس قد كفلته لنا شرعة حقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية

وإرادة الشعب الفلسطيني. إن الانتفاضة الشعبية الباسلة سوف تستمر وتتواصل ضد الاحتلال الاسرائيلي لبلادنا حتى انتزاع حقنا في الحرية والاستقلال الوطني على أرض وطننا.

إن شعبنا الملتزم بقضية السلام وبمادرتة التي أعلنتها باسم الشعب الفلسطيني منذ عام ونصف أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، مصمم على نيل حقوقه السياسية والوطنية والانسانية أسوة ببقية الشعوب الأخرى. ذلك لأننا جزء أصيل من هذه الأسرة الدولية ومن المجتمع الانساني الذي شاركنا في حمل مشعل حضارته وعلى أرضنا تألفت الديانات السماوية الثلاث.

لقد آن - أيها الرئيس - لهذا الشعب أن يستريح وأن يعيش أمناً حراً مستقلاً، وأن لأطفاله أن يعيشوا مثل بقية أطفال شعوب العالم في أمن بعيداً عن الخوف والدمار والموت، وأن لدماء شعبنا أن تحقن، وأن الوقت لأن يرتفع علمه فوق أرضه الحرة وتتحقق حريره، وأن يسدل الستار مرة أخيرة وإلى الأبد، على آخر احتلال عسكري استيطاني عنصري على هذه البقعة المقدسة من كوكبنا الأرضي.

شكراً يا سيدي الرئيس.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>